فهرس المواد

الموضوع **صفحة**

مراجع مختصرة..... ٥

ملخص فهرس الكتاب..... ١٣

مقدّمة الطبعة الآولى..... ٢١

مقدّمة الكتاب..... ٢٣

١* موقع محكمة النقض ضمن التنظيم القضائي . ٢* إختلاف التسميات العربيّة لذات المحكمة ولذات القانون الذي ينظّمها . ضرورة توحيد المصطلحات القانونيّة العربيّة . ٣* . بالنسبة لتسمية القانون المتعلّق بأصول المحاكمات المدنيّة . ٤*بالنسبة لتسمية محكمة النقض .٥* إختصاص محكمة النقض . ٦* موقع الطعن بطريق النقض بين طرق الطعن ومبدأ التقاضي على درجتين .٧*تعريف الطعن بطريق النقض . إختلاف التشريعات حول إقراره

أوّلاً: تاريخ محكمة النقض . وظيفتها..... ٣٢

٨ * تاريخ محكمة النقض في لبنان . ٩* جذور محكمة النقض . مجلس المتداعين في فرنسا . ١٠* إنشاء محكمة النقض بعد الثورة الفرنسية . ١١* مبدأ وحدة محكة النقض . ١٢* المبدأ القائل بأن محكمة النقض ليست درجة ثالثة للمحاكمة . ١٣* المبدأ القائل بأن دور محكمة النقض يقتصر على الرقابة القانونيّة . ١٤* نظام المراجعة التشريعيّة . ١٥* إلغاء نظام المراجعة التشريعيّة . إقرار وظيفة محكمة النقض كمحكمة عليا للرقابة القانونيّة

ثانياً: أسباب النقض المعدّدة في القانون ٤٧

١٦* أسباب النقض في ظلّ قانون المحاكمات الحقوقيّة العثماني . ١٧* أسباب النقض في عهد الإنتداب الفرنسي . ١٨* أسباب النقض في القانون اللبناني بعد الإستقلال . ١٩* تطوّر أسباب النقض في القانون الفرنسي . ٢٠* أسباب النقض في القوانين العربيّة . ٢١*القوانين العربيّة التي إكتفت بذكر مخالفة القانون وخرق الشكليات كأسباب للنقض . مصر . الكويت . السودان . ليبيا . موريتانيا . ٢٢* القوانين العربيّة التي أسهبت في تِعداد أسباب النقض . القانون الأردني . ٢٣*أسباب النقض في القانون السوري . ٢٤*أسباب النقض في القانون العراقي . ٢٥ * أسباب النقض في القانون التونسي . ٢٦*

أسباب النقض في القانون الجزائري . ٢٧* أسباب النقض في القانون المغربي . ٢٨* أسباب النقض في قانون دولة الإمارات العربيّة المتّحدة . ٢٩* أسباب النقض في اليمن الشماليّة . ٣٠* أسباب النقض في الصومال . ٣١* تقويم تعداد أسباب النقض في القانون اللبناني والقوانين العربيّة . خطة البحث

القسم الأوّل : مخالفة القانون ٦٧

٣٢* تقسيم

الباب الأوّل: مفهوم المخالفة أو الخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره ٧١

٣٣* الأوجه المختلفة لسبب النقض المُسْند إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تفسيره . تقسيم الباب

الفصل الأوّل : معنى مخالفة القانون ٧٣

٣٤*طرح المشكلة من خلال بُنْيَة القاعدة القانونيّة

المبحث الأوّل: معنى مخالفة القانون المؤثّرة في الحلّ..... ٧٦

٣٥* ضرورة وجود مخالفة للقانون مؤثّرة في نتيجة الحكم وعرض المخالفة بشكلٍ واضح على محكمة النقض

الفقرة الأولى: مفهوم مخالفة القانون المؤثّرة في الحلّ ٧٧

٣٦* معنى مخالفة القانون . الأسباب التي يمكن أن تنجم عنها مخالفة القانون .٣٧* ربط العناصر الواقعيّة بالقاعدة القانونيّة يتم من خلال تحليل المفاهيم القانونيّة . ٣٨* مخالفة القانون بسبب الخطأ في الوصف القانوني للعناصر الواقعيّة . معنى الوصف القانوني . ٣٩* حقّ محكمة النقض بالرقابة على الوصف . ٤٠* معنى السبب المُسْند للخطأ في تطبيق القانون . ٤١* الخطأ في تفسير القانون . ضرورة التفسير القضائي . ٤٢* قواعد التفسير . التفسير الفقهي والتفسير الإجتهادي . ٤٣* المعنى الواسع للخطأ في تفسير القانون أو تأويله . ٤٤* الخطأ في تفسير المفاهيم التي تبيّن شروط وميدان تطبيق القاعدة والمؤدّي إلى مخالفة القانون . ٤٥* الخطأ في تفسير معنى الأثر أو الحلّ الذي تتضمّنه القاعدة القانونيّة . المعنى الضيق للخطأ في تفسير القانون . ٤٦* التداخل بين مخالفة القانون والخطأ

في تفسيره أو تطبيقه عند إحتمال تطبيق قاعدة واحدة أو عدّة قواعد قانونية . ٤٧* معنى قاعدة ضرورة تأثير مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تفسيره على الفقرة الحكميّة . نظريّة الغلط المسبب . ٤٨* معنى الحلّ الذي يجب أن يتأثّر بالمخالفة القانونيّة الواقعة في أسباب الحكم . ٤٩* رقابة محكمة النقض على صحّة إنطباق الحلّ الذي قرّرته محكمة الأساس على الأثر القانوني الذي تقرّره القاعدة القانونيّة . ٥٠* أمثلة عن مدى تأثير أو عدم تأثير المخالفة القانونيّة على الحلّ . ٥١* التفريق بين القواعد القانونيّة المتعلّقة بالأساس والقواعد القانونيّة المتعلّقة بالإثبات والقواعد القانونيّة المتعلّقة بأصول المحاكمة والشكل لجهة التأثير في الحلّ . ٥٢ * تأثير مخالفة القواعد المتعلّقة بالأساس على الحلّ . ٥٣* تأثير مخالفة القواعد المتعلّقة بالإثبات على الحلّ . ٥٤* تأثير مخالفة القواعد المتعلّقة بأصول المحاكمة على الحلّ . ٥٥* مدى تطبيق نظريّة الغلط المسبب على بقيّة أسباب النقض . الإستثناءات على النظريّة

الفقرة الثانية: عرض سبب النقض المُسْند إلى

مخالفة القانون بشكلٍ واضح..... ١١٦

٥٦* رقابة محكمة النقض هي رقابة قضائيّة . ٥٧* القاعدة القائلة بضرورة إيراد سبب النقض . ٥٨* ضرورة أن يكون سبب النقض واضحاً ومحدداً . ٥٩* بيان وجه المخالفة المتخذة سبباً للنقض . ٦٠* تليين القاعدة . قبول سبب النقض متى كان واضحاً المقصود منه . ٦١* صياغة أسباب النقض . التسلسل في عرضها

المبحث الثاني: ضرورة أن يكون سبق عرض السبب على محكمة

الأساس – (قاعدة منع الأسباب الجديدة) ١٣٢

٦٢* منع الأسباب الجديدة ومنع الطلبات الجديدة أمام محكمة النقض . ٦٣* قاعدة منع قبول الأسباب الجديدة أمام محكمة النقض . وقاعدة قبول السبب القانوني الصرف . النصوص القانونية التي ورد فيها ذكر للسبب

الفقرة الاولى: مفهوم السبب الجديد أمام محكمة النقض..... ١٣٧

٦٤* المعاني المختلفة للسبب . « سبب المحاكمة » أمام محكمة الأساس . تحديد مفهوم السبب بهذا المعنى . ٦٥* التمييز بين السبب (la cause) وبين الوسائل (les moyens) الوسائل القانونيّة والوسائل الواقعيّة . ٦٦* معنى الأسباب الجديدة أمام محكمة النقض ومبرّرات المنع . ٦٧* عرض وقائع جديدة على محكمة النقض يشكّل سبباً جديداً . ٦٨* الأسباب التي تشكّل مزيجاً من الواقع والقانون . عرض الوقائع بمفهوم مختلف عن المفهوم الذي عُرِضت من خلاله على محكمة الأساس .

٦٩* منع إبراز مستندات جديدة لأوّل مرّة أمام محكمة النقض . ٧٠* الإستثناءات على منع قبول الأسباب الجديدة . الأسباب الناشئة عن القرار المطعون فيه . الأسباب الناشئة عن المحاكمة أمام محكمة النقض

الفقرة الثانية: السبب القانوني الصرف

والسبب المتعلّق بالنظام العام..... ١٥٤

٧١* السبب القانوني الصرف يقبل لأوّل مرّة أمام محكمة النقض . ٧٢* الأساس الذي يستند إليه قبول السبب القانوني الصرف . مبدأ سلطان القاضي في تطبيق القواعد القانونيّة . ٧٣* حدود مبدأ سلطان القاضي في تطبيق القواعد القانونيّة . مبدأ الوجاهية . ٧٤* حقّ محكمة النقض بأن تثير من تلقاء نفسها سبباً قانونيّاً صرفاً لردّ الطعن . ٧٥* حقّ محكمة النقض بأن تثير من تلقاء نفسها سبباً قانونيّاً صرفاً لنقض القرار المطعون فيه في القرار الفرنسي وبعض القوانين العربيّة . ٧٦* الأسباب المتعلّقة بالنظام العام

الفصل الثاني: التمييز بين الواقع والقانون..... ١٧٢

٧٧* طرح المشكلة . ٧٨* التعريف القانوني للمفاهيم كمعيار للتمييز بين الواقع والقانون . ٧٩* الوصف القانوني كمعيار للتمييز بين الواقع والقانون . ٨٠* القانون أحد مقدّمات القياس كمعيار للتمييز بين الواقع والقانون . ٨١* تأييد المعيار من خلال المشاكل التي يثيرها التحقّق من العناصر الواقعيّة

المبحث الأوّل: التحقّق من وجود العناصر الواقعيّة في الملف ... ١٧٩

٨٢* الوجود المادّي للواقعة ضمن أوراق الملف . التفريق بين الوجود المادّي للواقعة وبين مضمون الواقعة

الفقرة الاولى: التحقّق من الوجود المادّي للعناصر الواقعية

ضمن محتويات الملف ١٨١

٨٣* ماهية العناصر الواقعيّة . ٨٤* تصنيف العناصر الواقعيّة . ٨٥* التصرّف القانوني . ٨٦* الواقعة القانونيّة أو الماديّة . ٨٧* الوقائع المركبّة . ٨٨* الوجود المادّي للعناصر الواقعيّة في الملف يعني أن الخصوم أدلوا بها أمام محكمة الأساس . واجب الخصوم بالإدلاء بالعناصر الواقعيّة . ٨٩* العناصر الواقعيّة التي يعتدّ بها هي تلك المُدْلى بها على وجهٍ قانوني . ٩٠* مهمّة القاضي تتحدّد بالعناصر

الواقعيّة المُدْلى بها على وجهٍ قانوني . ٩١* حقّ القاضي بالإستناد إلى جميع العناصر الواقعيّة المُدْلى بها . ٩٢* التحقّق من الوجود المادّي للعناصر الواقعيّة يعتبر من مسائل القانون

الفقرة الثانية: تقدير الوقائع وتفسير المستندات ١٩١

٩٣* إستخلاص المحكمة لمضمون الوقائع والمستندات من خلال الوجود المادّي لها في الملف . ٩٤* تفسير العقود والمستندات . طرح المشكلة . ٩٥* التفسير بين الواقع والقانون . تفسير البنود الغامضة يدخل ضمن السلطة التقديرية المطلقة لمحكمة الأساس . ٩٦* قواعد التفسير الواردة في القانون . ٩٧* قواعد التفسير الذاتي من داخل المخطوطة . ٩٨* قواعد التفسير الموضوعية من خارج المخطوطة . ٩٩* مدى حقّ محكمة النقض بالرقابة على مخالفة محكمة الأساس لقواعد التفسير . ١٠٠* تفسير عقود العمل الجماعية . ١٠١* التمييز بين الوصف القانوني وبين التفسير وبين العنصر الأخلاقي في المفاهيم القانونيّة . ١٠٢* سلطة محكمة الأساس في تقدير الوقائع . أمثلة عن حالات تقدير الوقائع . ١٠٣* الحالات التي يرتبط فيها تقرير الحلّ القانوني بعناصر واقعيّة . تقدير الضرر . ١٠٤* النتيجة بالنسبة لتفسير المستندات وتقدير الوقائع . تأييد المعيار الذي إعتمدناه للتمييز بين الواقع والقانون

المبحث الثاني: مراعاة قواعد الاثبات..... ٢٢٣

١٠٥*مسائل الإثبات بين الواقع والقانون . إختلاف الحلّ بإختلاف المذاهب في الإثبات . ١٠٦* القواعد المتعلّقة بعبء الإثبات والحق في الإثبات تعتبر من مسائل القانون . ١٠٧* حقّ الخصم بمناقشة أدلّة خصمه وتقديم الإثبات المعاكس . ١٠٨* القواعد المتعلّقة بتنازع قوانين الإثبات تعتبر من مسائل القانون . التنازع الزماني .١٠٩* تنازع قوانين الإثبات في المكان . ١١٠* القواعد المتعلّقة بوسائل الإثبات المقبولة . حالات الاثبات بالبيّنة الخطّية . ١١١* القواعد المتعلّقة بتقدير القيمة الثبوتيّة لوسائل إثبات . التفريق بين وسائل الإثبات التي تتمتّع بقوّة ثبوتيّة ملزمة للقاضي وبين تلك التي تخضع لتقدير القاضي

الفقرة الأولى: القوّة الثبوتيّة لوسائل الإثبات الملزمة للقاضي.... ٢٣٥

١١٢* التفريق بين مضمون وسيلة الإثبات وبين قوّتها الثبوتيّة . ١١٣* السند الرسمي . ١١٤* بالنسبة للقوّة الثبوتيّة للأمور التي تحقّقها المأمور الرسمي بنفسه . ١١٥* بالنسبة لتصريحات أصحاب العلاقة التي لم يتحقّقها المأمور الرسمي بنفسه . ١١٦* السند العادي . ١١٧* القوّة الثبوتيّة للسند العادي تجاه أطرافه . ١١٨* القوّة الثبوتيّة للسند العادي بالنسبة للغير . تقويم النصّ القديم والنص الحالي . ١١٩* القوّة الثبوتيّة للتاريخ الموضوع على السند العادي . ١٢٠* القوّة الثبوتيّة لصور السند العادي . ١٢١* الإقرار . تعريف . ١٢٢* النتائج التي تترتّب على تقرير الإستجواب . ١٢٣* القوّة الثبوتيّة

للإقرار . ١٢٤* اليمين الحاسمة . ١٢٥* الآثار التي تترتّب على حلف اليمين أو ردّها . ١٢٦* القرائن القانونيّة

الفقرة الثانية: القوّة الثبوتيّة لوسائل الاثبات المتروكة

لتقدير القاضي ٢٥٩

١٢٧* وسائل الإثبات المتروكة لتقدير القاضي تعتبر من مسائل الواقع . ١٢٨* البيّنة الشخصيّة أو بيّنة الشهود . تعريف . قبول الإثبات بالشهود في غير الحالات التي يجيزها القانون يعتبر من مسائل القانون . ١٢٩* سلطة محكمة الأساس في تقدير القيمة الثبوتيّة لشهادة الشهود . ١٣٠* القرائن القضائيّة . ١٣١* الدفاتر التجاريّة . ١٣٢* تقارير وآراء الخبراء . ١٣٣* واجب المحكمة بتعليل رأيها عند عدم الأخذ بتقرير الخبير . حق المحكمة بالمفاضلة بين تقارير الخبراء

الباب الثاني: مفهوم القانون الذي تشكّل

مخالفته سبباً للنقض ٢٧٥

١٣٤* القانون بالمعنى العام . ١٣٥* معنى القانون ضمن أسباب النقض . الشروط المفروض توفّرها في القانون . تقسيم

الفصل الأوّل: القواعد القانونيّة الوضعية الوطنيّة.... ٢٨٠

١٣٦* تعدّد مصادر القواعد القانونيّة الوضعية الوطنيّة

المبحث الأوّل: القواعد المستمدّة من النصوص التشريعيّة..... ٢٨١

١٣٧* السلطة المخوّلة حقّ التشريع

الفقرة الأولى: النصوص القانونيّة الصادرة

عن السلطة التشريعيّة ٢٨٣

١٣٨* المراحل التي يمرّ بها النصّ والإجراءات الواجب إتباعها حتى يكتسب صفة القانون . ١٣٩* القانون الذي تعتريه عيوب شكليّة . ١٤٠* القانون الذي يمكن أن تعتريه عيوب شكليّة لجهة إقراره من قبل مجلس النواب . ١٤١* القانون الذي لم يصدر ولم ينشر وفقاً للأصول . ١٤٢* القانون الذي تعتريه عيوب أساسيه . الرقابة على دستوريّة القوانين . ١٤٣* القانون الذي تعتريه عيوب أساسيّة في لبنان منذ

عام /١٩٢٦/ ولغاية عام /١٩٨٣/ . ١٤٤* القانون الذي تعتريه عيوب أساسيّة في لبنان منذ عام /١٩٨٣/ ولغاية عام /١٩٩٣/ . ١٤٥* القانون الذي تعتريه عيوب أساسيه في لبنان بعد إنشاء المجلس الدستوري عام /١٩٩٣/

الفقرة الثانية: النصوص القانونيّة القديمة ٣٠١

١٤٦* طرح المشكلة . ١٤٧* النصوص القانونيّة أيام الحكم العثماني في لبنان . النصوص التي لا تزال سارية لغاية اليوم . ١٤٨* الخلاف حول إستمرار سريان الأحكام المتعلّقة بمرض الموت . ١٤٩* الخلاف حول إستمرار سريان أحكام قانون المرابحة العثماني . ١٥٠* مشكلة تجاوز القاعدة عند تراكمها لمقدار رأس المال .١٥١* مقدار الفائدة القانونيّة التي نصّ عليها قانون الموجبات والعقود اللبناني . الحدّ الأعلى المسموح به للفائدة . ١٥٢* النصوص القديمة في القانون الفرنسي

المبحث الثاني: القواعد القانونيّة المستمدّة من نصوصٍ
صادرة عن السلطة الإجرائيّة..... ٣١٤

١٥٣ تنوّع النصوص الوضعيّة الصادرة عن السلطة الإجرائيّة

الفقرة الأولى: القواعد القانونيّة المستمدّة من نصوصٍ صادرة
عن السلطة الإجرائيّة ولها قوّة القانون العادي.... ٣١٥

١٥٤* مشاريع القوانين التي يمكن للسلطة الإجرائيّة أن تضعها موضع التنفيذ بموجب مراسيم . ١٥٥* المراسيم الإشتراعية . ١٥٦* النصوص الوضعية التي تضعها السلطة الإجرائيّة دون تفويض من السلطة التشريعيّة إستناداً إلى الأمر الواقع . أمثلة عن تلك النصوص في لبنان . ١٥٧* أمثله عن تشريعات الأمر الواقع في فرنسا في ظلّ الحكم الإمبراطوري . ١٥٨* أمثله عن تشريعات الأمر الواقع في فرنسا ابان الحرب العالميّة الثانية . ١٥٩* قوّة النصوص التي صدرت عن حكومة الأمر الواقع في فرنسا خلال الحرب العالميّة الثانية . ١٦٠* القوانين المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة في لبنان

الفقرة الثانية: القواعد القانونيّة المستمدّة من
النصوص التنظيميّة والإداريّة..... ٣٣٠

١٦١* تنوّع النصوص التنظيميّة والإداريّة . أنواعها . مدى إلزاميتها وإعتبارها سبباً للنقض . ١٦٢* القرارات الإداريّة . ١٦٣* التعاميم الوزاريّة . ١٦٤* تفسير النصوص التنظيميّة والإداريّة . تقدير شرعيّتها . ١٦٥* الحلول في فرنسا . ١٦٦ * الحل في القانون اللبناني

الفصل الثاني: بقيّة القواعد القانونيّة..... ٣٣٩

١٦٧* تنوع المصادر

المبحث الأوّل: القواعد القانونيّة الإحتياطية ٣٤١

١٦٨*. ضرورة وجود مصادر إحتياطية للقاعدة القانونيّة

الفقرة الأولى: المصادر الإحتياطية المنصوص عليها في
قانون أصول المحاكمات المدنيّة اللبناني ٣٤٣

١٦٩* المبادئ القانونيّة العامّة . تعريفها . ١٧٠* أهم المبادئ العامّة الواردة في مجلّة الأحكام العدلية . ١٧١* المبادئ القانونيّة العامّة الشاملة المكرّسة بنصّ وضعي . المبدأ المتعلّق بتاريخ سريان النصّ . مبدأ عدم رجعية القوانين . ١٧٢* المبادئ العامّة الأقلّ شمولاً والمكرّسة في بعض القوانين . ١٧٣* المبادئ العامّة المكرّسة في قانون أصول المحاكمات المدنيّة . ١٧٤* المبادئ العامّة المكرّسة في قانون الموجبات والعقود . ١٧٥* المبادئ القانونيّة العامّة غير المكرّسة بنصٍّ مكتوب . ١٧٦* المبدأ القائل بضرورة إظهار صفة الوكيل إلى جانب إسم الموكل . ١٧٧* المبدأ القائل بأن العمل يخضع من حيث الشكّل لقانون مكان إجرائه . ١٧٨* المبدأ القائل بضرورة تأمين حقّ الدفاع في المحاكمات . ١٧٩* الأساس الذي كانت محكمة النقض تستند إليه لنقض القرار بسبب مخالفة مبدأ عام غير مكرّس بنصّ وضعي . ١٨٠ * العرف والعادة . تعريف . موقع العرف بين مصادر القاعدة القانونيّة في التشريعات الحديثة . ١٨١* النصوص الوضعية في قانون الموجبات والعقود اللبناني التي تُحيل إلى العرف . ١٨٢* الإحالة إلى العرف في حقّ الإثبات . ١٨٣* الإحالة إلى العرف في القانون العقاري . ١٨٤* الإحالة إلى العرف في القانون التجاري . ١٨٥* رقابة محكمة النقض على تطبيق القاعدة العرفيّة أو العادة التي يحيل إليها القانون . ١٨٦* العرف لا يدخل في مفهوم القانون خارج الحالات التي يحيل فيها القانون إلى العرف . ١٨٧ * مدى رقابة محكمة النقض على التحقّق من وجود القاعدة العرفيّة . ١٨٨* تقويم إجتهاد المحكمة العليا بالإمتناع عن الرقابة على التحقّق من مضمون العرف . ١٨٩* الإنصاف (L'équité) . العدالة . القانون الطبيعي . تعريف . ١٩٠* مدى مراقبة محكمة النقض على القواعد المستمدّة من الإنصاف والقانون الطبيعي وقواعد العدالة

الفقرة الثانية: الإجتهاد..... ٣٨٥

١٩١* تعريف . إختلاف الحلول في الأنظمة القانونيّة . ١٩٢ * قوّة الإجتهاد في البلاد الأنكلوسكسونية

. ١٩٣* الوضع في فرنسا ولبنان من الناحية النظريّة . مخالفة الإجتهاد لا يشكل سبباً للنقض . ١٩٤* الإجتهاد يظهر في أسباب الحكم القضائي كشرحٍ وتفسير للقواعد القانونيّة . ١٩٥* الوضع في لبنان وفرنسا من الناحية العملية والتطبيقية . الإجتهاد المُفسّر . ١٩٦* القاعدة القانونيّة العامّة تشكّل إطاراً يوجد بداخله عدّة إحتمالات للتطبيق . ١٩٧* تعدّد المراجع للتفسير . القوّة الملزمة للإجتهاد المفسّر . ١٩٨* حرص المشترع على وحدة الإجتهاد . محكمة توحيد الإجتهاد . إحالة القضيّة إلى الهيئة العامة . حق النائب العام لدى محكمة النقض بطلب النقض لمنفعة القانون . ١٩٩* القوّة الملزمة للقواعد القانونيّة التي خلقها الإجتهاد الفرنسي على هامش النصّ . مثال عن القواعد المتعلّقة بالمسؤولية عن حراسة الجوامد . ٢٠٠ * النتيجة . تقارب الحلول بشأن القوّة الملزمة للإجتهاد بين الدول التي تعتمد التشريع المكتوب وبين الدول التي تعتمد العرف والسوابق الإجتهادية كمصدر للقاعدة القانونيّة

المبحث الثاني: القواعد القانونيّة غير الوطنيّة..... ٤٠٧

٢٠١ * حصر مصادر هذه القواعد

الفقرة الأولى: القانون الأجنبي ٤٠٨

٢٠٢ * مخالفة قاعدة الحلّ الوطنيّة تفسح مجالاً للنقض . ٢٠٣* النصوص التشريعيّة . الحلّ التقليدي . القانون الأجنبي لا يخضع لرقابة محكمة النقض . ٢٠٤* مبرّرات الرأي القائل بأن القانون الأجنبي لا يخضع لرقابة محكمة النقض . ٢٠٥* تفنيد الحجج التي يستند إليها أصحاب الرأي المتقدم . ٢٠٦* الأسباب الحقيقيّة للرأي الأول . قرينة عدم معرفة القاضي بالقانون الأجنبي . الحلّ في القانون اللبناني الحالي . ٢٠٧* محاولة الإجتهاد مدّ رقابة محكمة النقض على القانون الأجنبي من خلال وسائل تقنية معيّنة . ٢٠٨* الرقابة على القانون الأجنبي من خلال سبب النقض المُسْند إلى التشويه . ٢٠٩* الرقابة على القانون من خلال الرقابة على التعليل . ٢١٠* الإتجاه الحديث من قبل المحكمة العليا بالرقابة على القانون الأجنبي . ٢١١* تأييد الوجهة القائلة برقابة محكمة النقض على القانون الأجنبي

الفقرة الثانية: المعاهدات الدوليّة ٤٢٧

٢١٢* النصوص الوضعية في لبنان بموضوع إبرام المعاهدات الدوليّة . طرح المشكلة . ٢١٣* رقابة محكمة النقض على تطبيق القواعد القانونيّة الواضحة والصريحة المستمدّة من المعاهدات الدوليّة . ٢١٤* النظريّة التي تُعْطي الأفضلية للقانون الداخلي . ٢١٥* النظريّة التي تُعْطي الأفضلية للقواعد المستمدّة من المعاهدات الدوليّة . ٢١٦* الحلّ المعتمد في القانون اللبناني . ٢١٧* مشكلة تحديد

المرجع المختصّ للرقابة على المفاضلة بين القواعد المستمدّة من المعاهدات الدوليّة والقواعد المستمدّة من القانون الداخلي . ٢١٨* رقابة محكمة النقض على تفسير المعاهدات الدوليّة . حالة وجود تفسير حكومي مسبق . ٢١٩ *سلطة المحاكم في التفسير عند عدم وجود التفسير المسبق . ٢٢٠* تقويم المعيار الذي يفرّق بين التفسير المتعلّق بمصالح خاصّة والتفسير المتعلّق بالقانون الدولي العام . التفسير من قبل محكمة عليا واحدة بين الدول أطراف المعاهدة . محكمة العدل الأوروبية

الفهارس..... ٤٤٧

فهرس هجائي..... ٤٤٩

فهرس هجائي باللغة الفرنسية..... ٤٦٥

فهرس المواد.....